المقدمة

الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرسَلِين وَخَاتمَ النَّبِيينَ، وَرحمة الله للعَالمِين، سَيدنَا مُحمد وَعَلَى آله وَصَحبهِ أَجمَعين، وَبَعد ...

بعد صدور كتابنا بحمد الله تبارك وتعالى: "تاريخ الحسبة والمحتسبين بمصر: عصر سلاطين المماليك"[1]؛ دعتنا الضرورة إلى استكمال هذا التاريخ بكتاب آخر هو ذاك: "الحسبة والمحتسبون ببلاد الحرمين الشريفين: في العصر المملوكي"؛ حيث الترابط والوشائج بين مصر والأماكن المقدسة؛ وأيضًا امتداد نفوذ المماليك إلى بلاد الحجاز بصورة عامة، وسلطانهم على الحرمين الشريفين بصورة خاصة.

وها نحن نندلف إلى البحث في تاريخ الحسبة والمحتسبين مرة أخرى في عصر سلاطين المماليك وهذه المرة بالحجاز حيث الحرمين الشريفين؛ حيث استمرت الدولة المملوكية في تعيين وظيفة المحتسب في الأمصار الإسلامية. وفي العهد المملوكي بالحجاز والحرمين الشريفين كانت وظيفة المُحتسب من الوظائف التي اهتمت بها الدولة بشكل خاص؛ فمن أهم المناطق التي بحاجة إلى مُحتسب هي منطقة الحجاز وخصوصًا مدينة مكة المكرمة؛ وذلك لخصوصية هذه المدينة بمكانتها الدينية لدى العالم الإسلامي وذلك لكثرة زوارها، فكانت وظيفة المحتسب ضرورية لمراقبة الأسواق والآداب العامة حتى لا يتعرض حجاج بيت الله الحرام لأي نوع من أنواع الاستغلال، ومنع ما يضر بالمسلمين.

وهذا يرجع إلى السر في تشريع الحسبة في الإسلام وهو أنّ الناس لا تتم مصالحهم إلاّ بالاجتماع والتعاون على جلب المنافع ودفع المضار،وأنهم محتاجون دائما إلى نظام يسيرون على هديه وسلطة تحرص على تحقيق هذا النظام في حياة المجتمع، لأن "كل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلاّ بالاجتماع والتعاون والتناصر؛ فالتعاون على جلب منافعهم، والتناصر لدفع

(1) صدرت من خلال دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016م.

مضارهم ؛ فإذا اجتمعوا فلابد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة وأمور يجتنبونها لما فيها من مفسدة ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد، والناهي عن تلك المفاسد. وإذا كان لابد من طاعة آمر وناهٍ، فمعلوم أن دخول المرء في طاعة الله ورسوله خير له، وهو الرسول النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل، الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وذلك هو الواجب على جميع خلق الله تعالى"[1].

فالحسبة في الإسلام مبنية على أصل من أصول الإسلام العظيمة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وصف الله به المسلمين بقوله: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}[2]؛ وقد اهتمّ به سلف الأمة قولا وعملا، فحقق الله الفتح على أيديهم، ونشروا دعوة الحق في تلك البقاع الواسعة من العالم وتحقق لهم ما وعد الله به المؤمنين في قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[3]؛ فقد اعتبر بعض العلماء مجال الحسبة مبدأ شرعيًا ووظيفة دينية، تحفظ في إطاره مصالح الفرد والمجتمع والأمة، ومن أهمّ هذه الآراء ما ذهب إليه الماوردي الذي أكد أن الحسبة من القواعد الدينية التي لا يسقط حكمها[4].

وقد أشار ابن خلدون (ت 808هـ) إلى الجانب التأصيلي الشرعي وإلى الصور التطبيقية بقوله: "الحسبة وظيفة دينية، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم

(1) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، دار الحداثة، بيروت، 1995م، ص1.

(2) سورة آل عمران، الآية رقم: 110.

(3) سورة النور، الآية رقم: 55.

(4) الماوردي: الأحكام السلطانية، دار الحديث – القاهرة، (د.ت)، ص258.

بأمور المسلمين يعين لذلك من يراه أهلا له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان، على ذلك"[1].

ويرى ابن تيمية أحد أهم الأعلام الذين كتبوا في مجال الحسبة، ويرى أن للحسبة مجالات دينية ومدنية واسعة من خلال تحديده لوظائف المحتسب الذي كان له " الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة، والقضاة، وأهل الديوان ونحوهم، فكان يأمر بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، ... ويأمر بالجمعة والجماعات، وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال، والميزان، والغش في الصناعات، والبياعات والديانات والغش في النقود أو الجواهر أو العطر...وإبرام عقود الربا والميسر وممارسة التدليس والاحتكار"[2].

وإلى قريب من هذا البيان يذهب القلقشندي[3] الذي يرى تعدد المجالات في الحسبة فيقول: "هي وظيفة جليلة رفيعة الشأن وموضوعها التحدث في الأمر والنهي والتحدث على المعايش والصنائع والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته وصناعته ... وهذه الوظائف لا حصر لعددها على التفصيل ولا سبيل إلى استيفاء ذكرها على تفاوت المراتب"[4].

---

(1) ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، (1408هـ/1988م)، ص249.

(2) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، (1412هـ 1991م)، ج28 ص69.

(3) هو أحمد بن علي بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، المحب بن العلاء القلقشندي الأصل، القاهري الشافعي (ت821هـ) من أشهر تصانيفه صبح الأعشى في قوانين الإنشاء. السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج2 ص7، الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج1 ص77.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م، ج4 ص37.

وقسمت الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول، تناول التمهيد: تعريف الحسبة، وامتداد نفوذ المماليك إلى الشام والحجاز. أما **الفصل الأول**: فتناول: اختيار المُحتسب، وتعيينه، ونوابه، وسلطاته، ومكانة المحتسب، ومجلسه، وملبسه، والجمع بين الحسبة وغيرها من الوظائف.

وتناول **الفصل الثاني**: دور المحتسب في الحياة العامة، وذلك من خلال تتبع أموال الأوقاف، حفظ أموال الأيتام، توزيع أموال الصدقات، الحسبة على التنزه، الحسبة على اتباع النساء الجنائز، الحسبة على البدع والخرافات، الحسبة على المُخالفين لمذهب أهل السنة، حسبة سلاطين المماليك على الأمراء ونوابهم.

ودرس **الفصل الثالث**: الحسبة على الوظائف الدينية، ومنها: الإمامة والخطابة بالمسجد النبوي، الحسبة على خُدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة، الحسبة على المؤذنين بالحرمين (البيت الحرام، والمسجد النبوي)، الحسبة على الفراشين والبوابين، الحسبة على السقائين، الحسبة على التعليم في المكاتب والكتاتيب.

وتناول **الفصل الرابع**: دور المحتسب في النواحي العمرانية، ومنها: الحسبة على الأوقاف، الحسبة على الأربطة، الحسبة على الطرق (طريق الحج).

أما **الفصل الخامس**، فتناول: الحسبة على المجال الاقتصادي، بالبحث في الحسبة على الأسواق والعمائر التجارية، الإشراف على نقل السلع من الموانئ، الحسبة على المُعاملات المالية والأوزان والمكاييل، الحسبة على الأسعار ومراقبة الغلاء، الحسبة على التجار، الحسبة على أرباب الحرف.

وفي **الفصل السادس** جاء تناول: الحسبة على المجال الصحي وتجميل البيئة، ببحث الحسبة على البيمارستان (المستشفى)، توفير المياه وحفر الآبار والعيون، الرقابة على الأطعمة، التزيين والتجميل، منع إلقاء القمامة.

أما **الفصل السابع**، فتناول: الحسبة على المجال الاجتماعي: توفير الأمن وقمع السلب والنهب، وعظ الناس وذوي السلطان خلال الكوارث البيئية، الحسبة على الأربطة والمساكن، الحسبة على بنايات وعمائر الحمامات العامة.

ثم جاءت الخاتمة: تتضمن أهم النتائج، والتطورات التي طرأت على وظيفة المحتسب ببلاد الحرمين. ثم الملاحق: متضمنه ذكر نماذج ممن تولى منصب الحسبة. ثم مكتبة البحث: المصادر والمراجع.

obeikan.com

obeikan.com

التمهيد

أولا: تعريف الحسبة لغة واصطلاحًا:-

الحسبة في اللغة: اسم من الاحتساب كالعدة من الاعتداد. والاحتساب مأخوذ من الحسب، وهو على عدة معاني منها: **"العدد والحساب"**؛ يقول ابن منظور (ت711هـ): "حَسَبْتُ الشيءَ أَحْسُبُه حِسْباناً وحُسْباناً، إذا عددته"(1). ومنه قول الله تعالى: {فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيم}(2)، وقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً}(3).

ويندرج تحت هذا المعنى العد احتساب الإنسان الأجر عند الله تعالى إذا اعتد فيما يدخره عند الله تعالى وعليه حديث أبى بكر الصديق –رضي الله عنه– إني أحتسب خطاي هذه؛ أي أعدها في سبيل الله تعالي وفي الحديث قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- : ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"(4).

ويقول النبي – صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّه يَرْجِعُ مِنَ الأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ))(5). دلت هذه الأحاديث على معنى احتساب الأجر عند

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ/1994م)، ج3 ص 164.

(2) سورة الأنعام، الآية رقم: 96.

(3) سورة الإسراء، الآية رقم: 12.

(4) البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، (1422هـ/2001م)، (ح37).

(5) صحيح البخاري، (ح45).

الله وهو العد، وفي صحيح البخاري: ((إنما الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى))[1]؛ أي الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد بالحسبة طلب الثواب.

كما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: " إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً. "[2]، قوله يحتسبها قال القرطبي : أفاد منطوقه أن الأجر في الإنفاق إنما يحصل بقصد القربة سواء أكانت واجبة أو مباحة وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القربة لم يؤجر، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الأجر"[3]. أمّا الاعتداد في الأعمال المكروهة التي تنزل بالإنسان، فيكون بالصبر والتسليم لأمر الله تعالى، كما روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم- في تعزية ابنته أنه قال :" إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلٌّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ "[4].

ومن معاني الحسبة أيضًا **"الكفاية"**؛ فيقال احتسب بكذا اكتفى به ومنه قول الله تعالى: **{الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}**[5]، وقوله تعالى: **{وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا}**[6].

ومنها أيضًا: **"الإنكار"**؛ فيقال أحتسب عليه: أي أنكر عليه قبيح عمله وتسمية الإنكار بالاحتساب، من قبيل تسمية المسبب بالسبب؛ لأن الإنكار على الغير سبب بإزالته وهو الاحتساب

---

(1) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة، دار الريان للثراث، ط2، (1409هـ/ 1988م)، ج1 ص 163.

(2) ابن حجر العسقلاني: المصدر السابق، ج1 ص167.

(3) ابن حجر العسقلاني: نفسه، ج1 ص167.

(4) صحيح البخاري، (ح6894).

(5) سورة آل عمران، الآية رقم: 173.

(6) سورة النساء، الآية رقم: 6.

لان المعروف إذا ترك فالأمر بإزالة تركه أمر بالمعروف، والمنكر إذا فعل فالأمر بإزالته هو النهى عن المنكر "[1].

ومن معانيها: "**التدبير**"؛ فيقال: فلان حسن الحسبة في الأمر أي حسن التدبيرله والنظر فيه وفق القوانين والأنظمة والمحتسب يقوم بتدبير خاص، وهو تدبير تطبيق الشرع الإسلامي وهو احسن وجوه التدبير.[2]

ومما سبق يمكن إجمال معاني الحسبة في الآتي: العد والحساب، طلب الأجر والثواب من الله والاكتفاء به، حسن التدبير في الأمور والنظر في مآلاتها، الإنكار، الاختبار والسبر.

أما تعريف الحسبة إصطلاحًا؛ فقد تعددت تعريفات الحسبة الاصطلاحية تبعا لمدلولاتها اللغوية؛ فقد عرفها الإمام الماوردي (ت450ه) بأنها: "أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله"[3] . وهو تعريف الجمهور.

وأضاف الشيزري (ت589ه)[4]، وابن الأخوة (ت729ه)[1] في تعريفهما، عبارة: "وإصلاح بين الناس" ، ويبدو أن الشيزري، وابن الأخوة لم يضيفا جديدًا على تعريف الجمهور الذي

---

(1) عمر بن محمد بن عمر السماني: نصاب الاحتساب، تحقيق: مريزن سعيد، مكة المكرمة، دار مكتبة الطالب الجامعي، (د.ت)، ص83.

(2) عمر بن محمد بن عمر السماني: المرجع نفسه، ص83 .

(3) الماوردي: الأحكام السلطانية، 240.

(4) هو عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله العدوى الشيزري (ت 589ه) له العديد من المؤلفات منها: "نهاية الرتبة في طلب الحسبة"، و"النهج المسلوك في سياسة الملوك"، و "الإيضاح في أسرار النكاح" وغيرها . انظر: البغدادي: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (د.ت)، ج1 ص528، وحاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م، ج1 ص209 .

أورده الماوردي في "الأحكام السلطانية"، وهو يشمل كل ما أمر الشارع الحكيم به على سبيل الوجوب أو الندب،كما يشمل كل ما نهى عنه الشارع الحكيم،ويدخل في كل ذلك العقائد والعبادات والمعاملات. ويذكر المؤرخ ابن خلدون (ت808هـ) في تعريف الحسبة، بأنها: "وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[2]. ويلاحظ أن هذه التعريفات تتقارب مع وضوح وإطلاق تعريف الجمهور.

وابن تيمية (ت728هـ)[3] وهو أحد كبار العلماء المعاصرين لعصر سلاطين المماليك من خلال تعريفه للمحتسب ومن ثم وضعه معيارًا عامًا يميز بين اختصاصاته واختصاصات الولاة والقضاة فيقول: "أما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من اختصاص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم"[4]. وهذا التعريف يلاحظ فيه أمران وهما: الاختصاص والتقييد

---

(1) هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة القرشي ضياء الدين المحدث (ت729هـ)، صاحب كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة. انظر: ابن حجر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد، الهند، ط2، (1392هـ/1972م)، ج4 ص168، الزركلي: الأعلام، ج7 ص263 .

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص249.

(3) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحرانى، الدمشقي الحنبلي من أعلام الإسلام (ت728هـ)، معاصر لدولة المماليك، له العديد من المؤلفات منها: "الحسبة (=) في الإسلام" وغيره من المصنفات النفيسة. ابن رجب: الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، ط1، (1425هـ/2005م)، ج4 ص29، ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1418هـ/1997م)، ج14 ص234، الزركلى: الأعلام، ج4 ص29.

(4) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، ص15.

وهو ما ذهب إليه تلميذه الإمام ابن القيم (ت751هـ)[1]، حيث قال: "الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى هو المعروف بولاية الحسبة وقاعدته وأصله هو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر"[2].

وهنالك تعريف آخر مختصر للإمام الغزالي(ت505هـ)، يقول فيه: "الحسبة عبارة شاملة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر"[3]. وقريب من هذا ما ذكره السماني في قوله الحسبة في الشريعة: أمر عام تتناول كل مشروع يفعل لله تعالى، كالآذان والإقامة، وأداء الشهادة مع كثرة تعدادها، ولهذا قيل القضاء باب من أبواب الحسبة، وقيل القضاء جزء من أجزاء الاحتساب"[4].

وعرف الحسبة صاحب كشف الظنون تعريفا معتمدا على تبيان مهامها واختصاصاتها العامة من واقع فاعليتها في المجتمع، فقال: "علم الاحتساب :علم باحث عن الأمور الجارية بين أهل البلد من معاملاتهم التي لايتم التمدن بدونها من حيث إجراؤها على القانون المعدل، بحيث يتم التراضي بين المتعاملين، وعن سياسة العباد بنهي عن المنكر وأمر بالمعروف، وحيث لا يؤدي إلى مشاجرات وتفاخر بين العباد بحيث ما رآه الخليفة من الزجر والمنع ومباديه،بعضها نقص،وبعضها

(1) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبى بكر الزرعي، الدمشقي، الحنبلي (ت751هـ)، له العديد من المؤلفات، منها: "الطرق الحكمية في السياسة الشرعية"، وغيره من المؤلفات. ابن كثير: البداية والنهاية، ج14 ص234، الزركلى: الأعلام، ج6 ص56 .

(2) ابن قيم: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة السنة المحمدية، (1372هـ/1953م)، ج2 ص23.

(3) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت505 هـ) من أعلام الإسلام الذين جمعوا بين المنقول والمعقول، وله نحو مائتي مصنف، منها: "إحياء علوم الدين"، و"المستصفى"، و "المنخول"، وغيرها من التصانيف القيمة. تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج 6 ص191، الزركلى: الأعلام، ج7 ص 247.

(4) عمر السماني: نصاب الاحتساب، ص84.

أمور استحسانية ناشئة عن رأي الخليفة"[1]. وهذا التعريف ربما قصد منه الحسبة التي توليها الدولة اهتماما،فهو بذلك قصر الحسبة على الولاية ولا يدخل في هذا التعريف المحتسب المتطوع الذي يباشر الحسبة دون إذن الوالى.

تبين مما سبق أن المعنى الاصطلاحي للحسبة لا يقتصر على تغيير المنكر الظاهر فحسب وإنما يشمل كل ما يفعل ويراد به ابتغاء مرضاة الله تعالى كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصدقة والأذان، والإقامة وأداء الشهادة، والجهاد في سبيل الله، وجميع أنواع البر، ويؤيد ذلك العديد من الشواهد القرآنية والنبوية، منها قول الله تعالى﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً وَيَدْرَأُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[2].

وبناء على ذلك وضع لها بعض المحدثين تعريفات اصطلاحية عدة لا تخرج في فحواها عن التعاريف السالفة ومن هذه التعريفات قولهم: "إن الحسبة رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين، على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين، والاقتصاد، تحقيقا للعدل، والفضيلة، وفقا للمبادئ المقررة في الشرع الإسلامي، وللأعراف المألوفة في كل بيئة وزمن"[3]، وقد يفهم من هذا التعريف بأن الحسبة مجرد رقابة إدارية تقوم بها الدولة على أنشطة الأفراد فحسب، وهو خلاف لمفهوم الحسبة الشامل الذي لا يتوقف على رقابة الدولة وإنما يشمل رقابة أفراد المجتمع المسلم للمنكر والتصدي له،وحماية القيم الإسلامية واجب على الجميع بقدر الطاقة التي يمتلكها كل مسلم، أما الرقابة الإدارية فهي تمثل دور المحتسب المكلف.

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون في معرفة أسامي الكتب والفنون، بغداد، منشورات مكتبة المثنى،(د.ت)، ج1 ص665.

(2) سورة الرعد، الآية، رقم: 22.

(3) محمد المبارك: الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1995م، ص73.

ولعل في تعريف من قال: إن الحسبة هي: "فاعلية المجتمع المسلم في القيام بأعمال البر والخير وتغيير المنكر، وفق السياسة الشرعية، حماية لمقاصد الشريعة الإسلامية"[1]، هو أقرب إلى المعنى الشامل لتعريف جمهور الفقهاء المتقدمين.

خلاصة القول أن الحسبة تمثل تلك الرقابة التطبيقية العامة على قيم المجتمع الإسلامي، باعتبارها وظيفة دينية خلقية وقاعدتها وأصلها هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال بن القيم : وهي صفة وصف الله بها هذه الأمة، وفضلها من أجل ذلك على سائر الأمم[2].

ثانيًا: المماليك وامتداد نفوذهم لبلاد الشام والحجاز:-

امتد نفوذ المماليك[3] إلى بلاد الشام والحجاز حينما بدأت تطلعات قطز نحو السلطنة بعد وفاة أيبك حيث تمكن من فرض نفوذه على المنصور نور الدين على معتمدًا على المماليك المعزية.

ولما خلقت الظروف الخارجية وضعًا حرجًا يتطلب وجود رجل قوي على رأس السلطنة، فوجد قطز الفرصة سانحة ليتبوا عرش مصر، فعزل المنصور نور الدين علي في شهر ذي القعدة عام (658هـ/1259م) بمساعدة الأعيان والأمراء المعزية، ثم قبض عليه وعلى أخيه وأمهما وسجنهم في برج السلسلة بثغر دمياط. [4]

كان قطز سياسيًا حكيمًا، وقائدًا بارعًا، تولى الحكم في ظروف قاسية، إذ كان مطلوبا منه أن يوحد الصف الداخلي ليواجه عدوا خارجيا شديد المراس، كما كان عليه أن يبذل جهودا مضنية لكي

---

(1) محمد عثمان شبير: إحياء وتطوير مؤسسة الحسبة، (سلسلة كتاب الأمة، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية)، قطر، 1423 هـ – 2002م، العدد: 87).

(2) ابن تيمية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص232.

(3) أورد ابن منظور (ت711هـ) بيانًا واضحًا حول أصل كلمة مماليك، فقال: "المملوك جمعه مماليك، وهو العبد الذي سبي ولم يملك أبواه، والعبد القن هو الذي ملك هو وأبواه. ابن منظور: لسان العرب،دار صادر – بيروت، ط2، 1414هـ، ج10 ص 493.

(4) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ، ج29 ص 468.

يحول دون اتصال أمراء الأيوبيين في بلاد الشام بالمغول، خاصة بعد تواتر الأنباء عن انضمام بعض هؤلاء إليهم، لذلك حرص على رفع روحهم المعنوية، فدعاهم إلى التضامن للقضاء على العدو المشترك.

مع اقتراب جحافل التتار من الشام أرسل الملك الناصر المؤرخ والفقيه المعروف كمال بن العديم[1] إلى مصر يستنجد بعساكرها وهكذا بدأت الحرب تطل بوجها المرعب، على الساحة السياسية في مصر، وكان النجم الساطع في تلك الساحة هو الأمير "سيف الدين قطز"، ولما قدم ابن العديم إلى القاهرة، عقد مجلس بالقلعة حضره السلطان الصبي الملك المنصور نور الدين علي، وحضره كبار أهل الرأي من الفقهاء والقضاة، مثل: قاضي القضاة بدر الدين حسن السنجاري، والشيخ عز الدين بن عبد السلام، وكان سيف الدين قطز بين الحاضرين، وسألهم الحاضرون عن أخذ الأموال من الناس لانفاقها على الجنود.

(1) ابن العَدِيم (588 – 660 هـ = 1192 – 1262 م) عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم: مؤرخ، محدث، من الكتَّاب. ولد بحلب، ورحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق، وتوفي بالقاهرة. من كتبه "بغية الطلب في تاريخ حلب". الزركلي: الأعلام، ج5 ص40. الكتبي: فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1973م، ج2 ص 101.الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، (1405هـ/1985م)، ج2 ص313، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ت)، ج7 ص 208.ابن الوردي: تاريخه، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، (1417هـ/1996م)، ج2 ص 215.ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، (1406هـ/1986م)، ج5 ص 303.

كان هذا الاجتماع من الأدوات السياسية التي أحسن سيف الدين قطز استغلالها للوصول إلى هدفه النهائي، عرش مصر وقتال التتار، وكان ذلك الاجتماع الذي عقد بحضور السلطان الصبي آخر خطوات قطز صوب عرش مصر وقتال التتار.[1]

وبينما كان هولاكو يجتاح أقاليم العالم الإسلامي الشرقية كان نجم سيف الدين قطز يزداد سطوعاً وتزداد قامته السياسية طولاً، وكأنه على موعد مع التاريخ لكي ينجز مهمته الكبرى في هزيمة الجحافل التتارية الظالمة، لقد استغل قطز إجتماع القلعة لخلع السلطان الصبي، وأخذ يتحدث عن مساوئ المنصور علي، وقال :لا بد من سلطان قاهر يقاتل هذا العدو، والملك الصبي صغير لا يعرف تدبير الملك.[2]

وساعده على الوصول لهدفه أن مفاسد الملك المنصور علي كانت قد زادت حتى انفض الجميع من حوله واستهتر في اللعب وتحكمت أمه فاضطربت الأمور وجاءت الفرصة تسعى إلى سيف الدين قطز عندما خرج أمراء المماليك المعزية والبحرية إلى الصيد في منطقة العباسية بالشرقية وفي غزة، وعلى رأسهم سيف الدين بهادر والأمير علم الدين سنجر الغتمي، في يوم السبت 24 ذو القعدة سنة (657هـ/1259م) وقبض قطز على الملك المنصور وعلى أخيه قاقان وأمهما وإعتقلهم في أحد أبراج القلعة، فكانت مدة حكم المنصور سنتين وثمانية أشهر وثلاثة أيام.[3]

وهكذا اكتملت رحلة المملوك صوب العرش، وصار سلطانًا على الديار المصرية، وجلس على سرير الملك بقلعة الجبل في نفس اليوم، واتفق الحاضرون على توليته، لأنه كبير البيت ونائب

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م)، ج1 ص385 – 386.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص 55.

(3) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 417. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7 ص 55.

الملك وزعيم الجيش، وهو معروف بالشجاعة والفروسية، ورضى به الأمراء الكبار والخوشداشية وأجلسوه على سرير الملك ولقبوه بالمظفر.

لم يكن جلوس قطز على عرش السلطنة نهاية لرحلة المملوك إلى عرش السلطان، إذ كان على السلطان المظفر سيف الدين قطز أن يوطد دعائم حكمه في الداخل قبل أن يتوجه للقاء عدوه في الخارج، فبدأ بتغيير الوزير ابن بنت الأعز، وولى بدلاً منه زين الدين يعقوب عبد الرفيع بن يزيد بن الزبير، ثم كان عليه أن يواجه معارضة كبار الأمراء الذين قدموا إلى قلعة الجبل، وأنكروا ما كان من قبض قطز على الملك المنصور، ووثوبه على الملك، فخافهم واعتذر إليهم بحركة التتار إلى جهة مصر[1] والشام.

وقال سيف الدين قطز في سياق تبريره لما حدث: ((وإني ما قصدت إلا أن نجتمع على قتال التتار، ولا يتأتى ذلك بغير ملك، فإذا خرجنا وكسرنا هذا العدو، فالأمر لكم، أقيموا في السلطنة من شئتم.))

وأخذ يرضي أمراء المماليك حتى تمكن على حد تعبير المقريزي، وما أن شعر أن سلطته قد رسخت حتى أخذ يتخلص من كل من يمكن أن يشكل تهديداً على عرشه، فأرسل المنصور علي وأخاه وأمه إلى دمياط، واعتقلهم في برج بناه هناك وأطلق عليه أسم برج السلسلة، ثم نفاهم جميعاً إلى القسطنطنية، بعد ذلك قبض السلطان سيف الدين قطز على الأمير علم الدين سنجر الغتمي، والأمير عز الدين أيدمر النجيبي الصغير، والأمير شرف الدين قيران المعزي، والأمير سيف الدين بهادر، والأمير شمس الدين قراسنقر، والأمير عز الدين أيبك النجمي الصغير، والأمير سيف الدين الدود خال الملك المنصور علي بن المعز والطواش شبل الدولة كافور لا لا الملك المنصور، والطواشي حسام الدين بلال المغيثي الجمدار، واعتقلهم.

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 417 - 418.

وهكذا تمكن من التخلص من رؤوس المعارضة، ومن ناحية أخرى، بدأ السلطان المظفر سيف الدين قطز يختار أركان دولته ويوطد دعائم حكمه، فحلف الأمراء والعسكر لنفسه، واستوزر الصاحب زين الدين يعقوب بن عبد الرفيع، وأقر الأمير فارس الدين أقطاي الصغير الصالحي المعروف بالمستغرب أتابكاً وفوض إليه وإلى الصاحب زين الدين تدبير العساكر واستخدام الأجناد، وسائر أمور الجهاد والاستعداد للحرب ضد التتار، لقد ضمن سيف الدين قطز هدوء الأحوال داخل دولته، بيد أنه كان ما يزال متوجساً من ملوك الأيوبيين في بلاد الشام، خاصة الناصر يوسف صلاح الدين صاحب دمشق وحلب، وعندما علم بخبر قدوم نجدة من عند هولاكو إلى الملك الناصر بدمشق، خاف من عاقبة ذلك وكتب إليه خطاباً رقيقاً يحاول فيه تجنب المواجهة وأقسم قطز بالإيمان أنه لا ينازع الملك الناصر في الملك ولا يقاومه، وأكد له أنه نائب عنه بديار مصر، ومتى حل بها أقعده على الكرسي وقال قطز أيضاً ... :وأن أخترتني خدمتك، وإن إخترت قدمت ومن معي من العسكر نجدة لك عل القادم عليك، فإن كنت لا تأمن حضوري سيرت لك العساكر صحبة من تختاره.

وهكذا ظهرت من قطز معاني من التضحية والتواضع والحرص على وحدة الصف ساعدته للتصدي للمشروع المغولي وكسره في عين جالوت.

كما شرع السلطان سيف الدين قطز على ترتيب أحوال الشام بسرعة حتى يتمكن من العودة إلى مصر، فأقطع الأمراء الصالحية والمعزية وأصحابه إقطاعات الشام وجعل نائبه على دمشق الأمير علم الدين سنجر الحلبي ومعه الأمير أبو الهيجاء بن عيسى بن خشتر الأزكشي الكردي[1].

وأعاد ملوك الأيوبيين أصحاب العروش الصغيرة إلى عروشهم ملوكاً تابعين لسلطان مصر المملوكي وبعث إليه الاشرف موسى، حاكم حمص، والذي كان هولاكو قد عينه نائباً له في حكمها وفي بلاد الشام، يطلب الأمان، فاستجاب قطز وأمّنه على عرشه كذلك بعث بالملك المظفر علاء

(1) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 815.

الدين علي بن بدر الدين لؤلؤ صاحب سنجار ليكون نائباً للسلطان في مدينة حلب ووزع الإقطاعات في المناطق الريفية المحيطة بحلب على الأمراء الموالين له، كذلك قام سيف الدين قطز ببعض التعديلات الإدارية البسيطة في بلاد الشام، فأقر الملك المنصور على حماه وبارين وأعاد له المعرّة التي كانت بيد حكام حلب منذ سنة 635هـ ومن ناحية أخرى، أخذ منه سلمية وأعطاها الأمير شرف الدين عيسى بن مهنا بن مانع أمير العرب وعين الأمير شمس الدين آقوش البرلي العزيزي أميراً بالساحل وغزة ومعه عدد من أمراء العزيزية وكان هذا الأمير قد فارق الناصر يوسف، صاحب دمشق وحلب، وانضم إلى قوات السلطان قطز في القاهرة، ثم خرج في جيش السلطان وحارب معه في عين جالوت، وأمر بشنق حسين الكردي الطبرادار، فشنق من أجل أنه دل على الملك الناصر.[1]

كان لانتصار قطز في عين جالوت أجمل الوقع على العالم الإسلامي. وخصوصاً مصر فقد استعدت لاستقباله، ودقت البشائر بالقلعة وأقيمت الزينات بالقاهرة وأخذت البلاد تنتظر قدوم المظفر سيف الدين قطز، وعندما وصل السلطان إلى بلدة القصير، بقي السلطان بهذه البلدة مع عدد من خواصه، على حين رحل بقية الجيش إلى الصالحية، بإقليم الشرقية بمصر وهناك أقيم الدهليز السلطاني "الخيمة السلطانية"، وفي الوقت نفسه بلغت توتر العلاقات بين سيف الدين قطز، وبين ركن الدين بيبرس، وتجدد الخلاف القديم، وأخذ كل واحد منهم حذره وحيطته، وبات الغريمان يتربص كل منهما بالآخر، ولكن بيبرس البندقداري بما عرف عنه من جسارة ودهاء بادر إلى العمل ضد السلطان، فاتفق مع الأمير سيف الدين بلبان الرشيدي، والأمير سيف الدين بهادر المعزي، والأمير بدر الدين بكتوت الجُكنداري المعزي، والأمير سيف الدين بيدغان الرُكني، والأمير سيف الدين بلبان الهاروني، والأمير بدر الدين أنس الأصبهاني، فلما قرب إلى القصير بين الغرابي والصالحية، انحرف عن الدرب للصيد، فلما قضى وطره.

(1) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 815.

عاد قاصداً إلى الدهليز، سايره الأمير ركن الدين وأصحابه وطلب منه إمرأة من سبي التتار فأنعم له بها فأخذ الظاهر يده ليقبلها، وكانت تلك إشارة بينه وبين من اتفق معه، فلما رأوه قد قبض على يده، بادره الأمير بدر الدين بكتوت وضربه بالسيف على عاتقه، فأبانه، ثم اختطفه الأمير بدر الدين أنس والقاه عن فرسه، ثم رماه الأمير بهادر المعزي بسهم أتى على روحه، وقيل إن أول من ضربه الأمير ركن الدين بيبرس وهو الصحيح، وذلك يوم السبت الخامس عشر من ذي القعدة، ثم ساروا إلى الدهليز للمشورة بينهم على من يملكوه ويسلموا إليه قيادتهم، فوقع اتفاقهم على الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري، فتقدم الأمير فارس الدين أقطاي المستعرب، المعروف بالأتابك، فبايعه وحلف له، ثم بلبان الرشيدي ثم الأمراء على طبقاتهم، ولقب بالملك الظاهر.

يبدو أن الظاهر بيبرس شعر منذ أن تسلم الحكم، أنه بحاجة إلى دعم أدبي يكسب حكمه صفة شرعية، بعد أن نظر إليه معاصروه على أنه اغتصب منصب السلطنة من المظفر قطز. والواقع أن الحكم المملوكي، بوجه عام، كان بحاجة إلى مثل هذا الدعم، لأن الحكام المماليك شعروا منذ قيام دولتهم، أنهم انتزعوا الحكم من سادتهم الأيوبيين.

وحتى يبرروا عملهم هذا، عمدوا إلى إشراك بعض أبناء البيت الأيوبي معهم في الحكم كما سبق وأشرنا يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الناس نظروا إليهم من زاوية أصلهم غير الحر، مما كان دافعا لهم للبحث عن سند شرعي يبررون بواسطته حكمهم.

والحقيقة إن العالم الإسلامي شعر بفراغ كبير في منصب القيادة الروحي على الأقل بعد سقوط بغداد في أيدي المغول، وأن هذا الحدث قد خلق موقفا غير طبيعي منذ وفاة الرسول –صلى الله عليه وسلم– إذ كان من المتعذر بعد مقتل الخليفة العباسي المستعصم أن يخلفه أحد من أبناء بيته في بغداد نظرا لأن هذه المدينة أضحت قاعدة للحكم المغولي.

وجدير بالذكر أن المظفر قطز كان قد أقدم على هذا الفعل، وذلك أنه علم حين قدم دمشق بعد معركة عين جالوت، بوجود أمير عباسي يدعى أبا العباس أحمد، قد وصل أخيرا إلى دمشق، فأمر

بإرساله إلى مصر تمهيدا لأعادته إلى بغداد، وتذكر بعض الروايات أن المظفر بايع فعلا هذا الخليفة وهو في دمشق.[1] غير أن حادثة اغتياله حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

وقد شاءت الظروف أن يكون تنفيذ هذا المشروع على يد الظاهر بيبرس الذي شعر بشدة تأثر المسلمين بسقوط بغداد وخلو منصب الخلافة من خليفة يكون له المقام الروحي المرموق، وأصبح الوضع يتطلب أن ينهض زعيم إسلامي طموح يعمل على إعادة إحياء الخلافة العباسية لتؤدي دورها القيادي الروحي في العالم الإسلامي.

بدأ بيبرس في عام (659هـ/1261م) باتخاذ إجراءات التنفيذ فاستدعى الأمير أبا العباس أحمد الذي كان قطز قد بايعه في دمشق، إلى القاهرة، لكنه لم يحضر، ووصل في ذلك الوقت أمير عباسي آخر هو أبو القاسم أحمد، فارا من وجه المغول ومعه جماعة من بني خفاجة فكتب الأميران علاء الدين بيبرس، نائب دمشق ، وعلاء الدين البندقداري كتابا إلى الملك الظاهر يعلمانه بذلك.

ووجد بيبرس فرصته الذهبية التي كان يتمناها، فكتب إلى الأميرين يوصيهما به خيرا، وأن يقوما بخدمته، ويعظمان حرمته، كما أمرهما بأن يرسلا معه حجابا يرافقونه حتى القاهرة.

استعدت القاهرة لاستقبال الأمير العباسي، الذي وصل إليها في الثامن من شهر رجب، استقبالا حافلا، فخرج بيبرس وأعيان الدولة والقضاة، من القلعة لاستقباله، ولما التقيا ترجل الظاهر إجلالا لمقامه، ثم تقدم وعانقه.[2]، وتلقب بلقب "الخليفة المستنصر"[3]

---

(1) السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، (1425هـ/2004م)، ص 530 – 531.

(2) المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 448.

(3) بيبرس الدوادار: التحفة الملوكية في الدولة التركية، تقديم: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1998م، ص47. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط 1، (1396هـ/1976م)، ص 100.

وكتب بيبرس إلى سائر الملوك والأمراء والنواب خارج مصر لكي يأخذوا البيعة للخليفة الحجديد، وأمرهم بالدعاء له على المنابر قبله وأن تنقش السكة باسميهما.[1]، وقام الخليفة العباسي بدوره فقلد الظاهر بيبرس البلاد الإسلامية وما ينضاف إليها وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار وألبسه خلعة السلطنة.[2] وبذلك أضحى الملك الظاهر بيبرس سلطانا شرعيا، فأمن بذلك منافسة الأمراء له.

ولكن يبدو أن بيبرس لم يقتنع بكل ما جرى من مراسم التقليد، فأراد تأكيد ذلك مرة ثانية أمام الأمرا، وعقد اجتماع في المطرية من أجل هذه الغاية، تلا فيه فخر الدين إبراهيم بن لقمان، صاحب ديوان الإنشاء، تفويض الخليفة العباسي للسلطان الظاهر بيبرس.[3]

وعلى الرغم من هذه المظاهر التي صاحبت إعادة إحياء الخلافة العباسية، فقد وجد من المؤرخين من شك في صحة نسب الخليفة الجديد، فقد روى أبو الفداء تحت عنوان "ذكر مبايعة شخص بالخلافة": أنه في شهر رجب عام 659هـ ، قدم إلى مصر جماعة من العرب ومعهم عم المستنصر "[4]، وكذلك يسمي مفضل ابن أبي الفضائل هذا الخليفة باسم المستنصر الأسود.[5]

بعد تولي السلطان بيبرس للعرش،ظل يخشى قيام ثورة ضد حكمه في بلاد الشام من جانب بقايا الأيوبيين، على الرغم من ولاء كل من المنصور، صاحب حماة، والأشرف موسى، صاحب حمص ، للدولة المملوكية.

---

(1) المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 450.

(2) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص 100.

(3) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج30 ص 30 -35.

(4) أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، (د.ت)، ج6 ص 121.

(5) مفضل ابن أبي الفضائل: النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، ص105.

ويبدو أنه خشى من طموحات المغيث عمر صاحب الكرك، بشكل خاص، الذي كان يسعى لإعادة إحياء الدولى الأيوبية تحت زعامته، معتقدا أنه أحق بتولي العرش من المماليك المغتصبين.

كان بيبرس قبل تولي السلطة، على علم بنوايا المغيث، وعلى إطلاع تام بما كان يطمح إليه، فلما تولى الحكم عزم على القضاء عليه حتى لا يسبب له من المشاكل ما يشغله عن الاهتمام بالأمور المهمة التي كانت تواجه دولته، وأعني بذلك الخطرين الصليبي والمغولي، فكان القضاء عليه ضرورة اقتضتها سياسة الدولة المملوكية العامة، وتطلباتها واقعية الظروف المستجدة.

وحينما علم بمراسلات الأمير الأيوبي مع هولاكو، قرر التخلص منه وأصبح ذلك ضرورة ملحة.، فحصل على فتوى من العلماء تبرر عمله بحجة أن التعاون مع المغول يستوجب القتل، ثم تحايل على المغيث حتى أحضره إلى معسكره في بيسان بفلسطين واعتقله. [1]

وعقد مجلسا قضائيا اطلع خلاله القضاة على الكتب المتبادلة بين المغيب وهولاكو، كما شهد الرسل الذين حملوا الكتب، وحصل على فتوى بوجوب قتله فقتله في شهر جمادى الثانية عام (661هـ/ 1263م)[2]، وضم بيبرس أملاكه وعين على الكرك واليا من قبله، وبذلك تخلص من آخر الأمراء الأيوبيين المناوئين.

بعد القضاء على القوى المناوئة له من الأيوبيين وتدمير آخر طموحاتهم، كان طبيعيا أن يكون الحجاز محط أطماع الظاهر بيبرس، مدركا في الوقت نفسه، ان ضمه للبلاد المذكورة سيقوي مكانته في العالم الإسلامي، ويضفي على حكمه مهابة بين المسلمين، خاصة بعد أن أصبحت دمشق تحت حكمه.

---

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط7، 1994م، ج5 ص 87.

(2) أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، ج6 ص 226.

وبرز في هذه الأثناء الخلفاء الحفصيون في تونس، وقد تلقبوا بأمراء المؤمنين، وبسطوا هيمنة فعلية على بلاد الحجاز من خلال اعتراف الأشراف، حكام هذه البلاد، بسلطتهم، مما شكل عقبة أمام الملك الظاهر الذي شعر بخطورة أهداف الخلفاء الحفصيين. وقد رأى ضرورة ضم بلاد الحجاز لأسباب سياسية واقتصادية ودينية.

فمن الناحية السياسية، فقد اعتادت مصر، منذ عهد الخلفاء الراشدين أن ترسل الغلال والميرة إلى بلاد الحجاز كضريبة يجب أن تؤديها إلى تلك البلاد التي تضم الحرمين الشريفين، بالإضافة إلى إرسال الكسوة إلى الكعبة التي كانت تصنع من أجمل وأنفس منسوجات الشرق، وقد اشتهرت بها مصر منذ زمن بعيد.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن ضم المماليك لبلاد الحجاز تسمح لهم بالتحكم بتجارة البحر الأحمر، ومن ثم بالتجارة العالمية. إذ شاءت الظروف أن يترافق قيام سلطنة المماليك البحرية، في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، مع ازدهارها طريق البحر الأحمر وموانئ مصر، واضمحلال ما عداها من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب.

ذلك أن سيطرة المغول على البلدان الشرقية واتخاذ هولاكو بلاد فارس مركزا لدولته، قد عطل بفعل انعدام الأمن مرور القوافل التجارية على طريق التجارة الشمالية بين الصين وآسيا الصغرى، وموانئ البحر الأسود وبلاد الشام. وكان ذلك في الوقت الذي تراجع فيه مجئ السفن القادمة من الشرق الأقصى إلى الخليج العربي، بسبب ازدياد نشاط القراصنة من سكان جزر البحرين، ومن ثم تحولت السفن التجارية إلى ميناء عدن في اليمن.

غير أن حكام اليمن لم يحفظوا على سلامة التجار النازلين في عدن ولا على بضائعهم مما دفع السفن التجارية إلى عدم التوقف في عدن والاستمرار في الإبحار عبر البحر الأحمر، رغم الخطر المفروض على السفن التجارية الوافدة من الشرق الأقصى بعدم تخطي ميناء عدن شمالا في البحر المذكور بسبب الاعتقاد السائد أنذاك بأن هذا البحر مليئ بالصخور، ومن الخطورة بمكان أن تدخله

السفن ذات حمولة كبيرة يقودها ربابنة لا خبرة لهم بهذه المناحي. وإنما كانت رحلتها تنتهي عند عدن وتنقل البضائع بعد ذلك ، إما بطريق القوافل البرية المار عبر الجزيرة العربية وإما بطريق البحر الأحمر على سفن إسلامية صغيرة إلى موانئ الحجاز ومصر.

وهكذا ترتب على اضمحلال طرق التجارة الشرقية في القرن الثالث عشر انتعاش طريق البحر الأحمر – مصر، الأمر الذي أتاح للسلاطين المماليك بشكل عام، فرصة ذهبية للإفادة من القيام بدور الوسيط بين تجار الشرق وتجار الغرب.

أما من الناحية الدينية، فأن ضم الحجاز إلى السلطنة مملوكية ستضفي على حكم السلطان بيبرس خالة من المهابة باعتباره مسؤولا عن الحرمين الشريفين، كما تدعم ركائز دولته، وتضعه في مصاف الخلفاء العباسيين، في الوقت الذي كان فيه بأمس الحاجة إلى هذا الدعم.

ومهما يكن من أمر، فقد أخذ بيبرس على عاتقه تنفيذ سياسته الحجازية، فقام بعدة إصلاحات بالحرم النبوي، وأرسل الكسوة إلى الكعبة.[1]

كما أرسل الصدقات والزيت والشموع، والطيب والبخور مع كسوة لقبر النبي –صلى الله عليه وسلم-. وأخيرا أدى فريضة الحج في عام (667هـ/ 1269م) ، وطرد أنصار الحفصيين، وأبطل الخطبة للخليفة الحفصي، وجعلها للخليفة العباسي ثم لسلطان مصر من بعده، كما ضربت السكة باسمه.[2]

وبذلك قوي نفوذ الدولة المملوكية في البلاد الحجازية، وكان ضم الحجاز إلى السلطنة المملوكية أحد مظاهر دعم الدولة داخليا وخارجيا.

---

(1) ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص 89. المقريزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1 ص 502.

(2) المنصوري: التحفة الملوكية في الدولة التركية، ص66. المقريزي: المصدر نفسه، ج1 ص 579 ، 582.

وخلاصة القول إن قادة المماليك قدموا للأمة أعمالاً جليلة في الفداء والبطولة، فقد استطاعوا أن يقاوموا طوال فترة حكمهم عدوين غاشمين، كانت لهم أطماع في البلاد الإسلامية دينية وسياسية واقتصادية هما المغول والصليبيون، غير أنهم جميعاً لم يستطيعوا تحقيق رغباتهم ولا الوصول إلى اهدافهم إذ كان المماليك يقفون سداً منيعاً حماية للبلاد الإسلامية ودفاعاً عن الدين والأخلاق، فكان جهادهم في هذا المضمار من أعظم الأعمال التي قاموا بها وكانت وقائعهم مع أعداء الإسلام صفحات مضيئة ومشرقة يستفيد منها ويقتدى بها المسلمون كلما أرادوا العزة والكرامة.

لقد استطاع المماليك أن يثبتوا كفاءتهم وشجاعتهم في الميادين العسكرية والسياسية، فنظر إليهم حكام الدول الإسلامية وشعوبها نظرة إكبار وإجلال في حين نظرت إليهم القوى الدولية الأخرى نظرة خوف واحترام، فحرصت على ملاطفتهم ومسالمتهم أو مهادنتهم اتقاء بطشهم وانتقامهم وبذلك تكون دولة المماليك قد فرضت احترامها على الأعداء والأصدقاء وتسابق الجميع في كسب مودتها وإقامة العلاقات معها، وشهدت القاهرة نشاطاً سياسياً ضخماً في تلك الحقبة من تاريخ المماليك.

obeikan.com